

Distr.
GENERAL

A/52/347
6 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البنود ٢٨ و ٥٩ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٤
و ١١٢ و ١٤٦ و ١٥٢ من جدول الأعمال

المؤتمر العالمي لقناة بينما

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

مسائل السياسات القطاعية

البيئة والتنمية المستدامة

المراقبة الدولية للمخدرات

مسائل حقوق الإنسان

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

يشرفني بصفتي منسق الدول الأعضاء في مجموعة ريو أن أحيل إلى سعادتكم طي هذه الرسالة الإعلانات التالية الصادرة عن مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو الذي عقد في أنسليون، في ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧:

- إعلان أنسنيون (المرفق الأول):

- بيان بشأن تعزيز الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن (المرفق الثاني):

- بيان بشأن الدفاع عن الديمقراطية (المرفق الثالث):

- بيان بشأن التدابير المتخذة من جانب واحد (المرفق الرابع).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم باتخاذ اللازم نحو تعميم نص هذه الرسالة ومرافقاتها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٨ و ٥٩ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٤ و ١١٢ و ١٤٦ و ١٥٢.

(توقيع) ب. أوغو ساغير كابايبورو

السفير

الممثل الدائم

المرفق الأول

إعلان أنسنيون، الصادر عن مؤتمر القمة الحادي عشر
لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو المعقود في أنسنيون
يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧

- ١ - نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضاد، مجموعة ريو، المجتمعين في مدينة أنسنيون، جمهورية باراغواي، في يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧، نؤكد من جديد المبادئ والأهداف والقيم المشتركة بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تستهدف كفالة السلام والخير المشترك والدفاع عن الديمقراطية النيابية ووضع استراتيجية مشتركة تقوم على التعاون والتكامل، من أجل تحسين الأحوال المعيشية لشعوبنا، في إطار من احترام سيادة الدول وحريتها في تقرير مصيرها والمساواة القانونية بينها.
- ٢ - وإن نجتمع من جديد في ظل تلك المبادئ والأهداف، فإننا نكرر الإعراب عن تقديرنا للمساعدة القيمة لمجموعة ريو في مجال التكامل والوحدة والتضامن على الصعيد الإقليمي، ولذا فإننا نؤكد التزام واستعداد حكوماتنا لتعزيز مجموعة ريو والحفاظ عليها باعتبارها آلية التشاور والعمل السياسي المتضاد الأكثر تمثيلاً في المنطقة، وبصفتها أيضاً ممثلاً معترفاً به لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في العلاقات مع المناطق والبلدان الأخرى.
- ٣ - نحيط علماً بالارتياح، في هذه المناسبة، بالتقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها منذ إنشاء الآلية، وبخاصة في تعزيز وتنسيق الأنشطة التي تستهدف الدفاع عن الديمقراطية في منطقتنا وتعزيزها وتوطيدها.

تحديات توطيد الديمقراطية

- ٤ - علينا، كزعماء ملتزمين بقيام المؤسسات وسيادة القانون على نحو كامل وبلا أي قيد، أن نتخذ مبادرات كفيلة بالتأهل على التحديات الراهنة، من أجل إشاعة القيم الأخلاقية والمبادئ، الديمقراطية في المجتمع على نحو فعال.
- ٥ - نعلن اتفاقنا على أنه لا غنى عن تشجيع المشاركة الفعالة والمسؤولية للمواطنين في الحياة العامة، والمساهمة في تعزيز الأحزاب السياسية، ودعم المنظمات المدنية وإسهامها في مناقشة القضايا موضوع الاهتمام العام، مع مراعاة التنوع الموجود فيما بينها، في إطار الاحترام والتعددية. ونرى أن من اللازم، في هذا الصدد، توجيه جهود المواطنين والسلطات بصورة مشتركة نحو بلوغ مستويات أعلى من الشفافية في الإدارة العامة، واحترام المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الاجتماعية الفعالة.

٦ - تؤكد التزامنا بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة به والإرهاب والفساد، وهي آفات تهدد الاستقرار الديمقراطي والأمن العام؛ والتزامنا بتشجيع وضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان الأساسية.

٧ - ولذا فإننا نتعهد بمواصلة التعاون لمنع هذه الجرائم عن طريق التحسين المتواصل لتشريعاتنا الوطنية وللمؤسسات القضائية، مع التركيز بصورة خاصة على منع تلك الجرائم عن طريق التعليم.

التعليم من أجل الديمقراطية والمبادئ التوجيهية للعمل

٨ - نحن ملتزمون بأن إعطاء دفعة جديدة للتعليم الشامل والمتكامل القائم على الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سياق يتزايد فيه الترابط والتطور التكنولوجي والعلمية، سيسمح في تعزيز الثقافة المدنية الديمقراطية القائمة على الإعمال الكامل والفعال لحقوق الإنسان. كما نعرب عن تأييدنا لمبادئ من قبيل التسامح والتضامن والعدالة واحترام التنوع والهوية الثقافية لشعوبنا، وهي مبادئ تتبع لنا حماية الحكم الديمقراطي وتوطديه، باعتباره من عوامل النهوض بالقيم وإشاعتها، وبوصفه حافزاً للحرك والارتقاء الاجتماعي بالأشخاص، وأخيراً بصفته وسيلة أساسية للتواصل والتكامل الاجتماعي الثقافي.

٩ - ويحظى بأهمية خاصة، في هذا الصدد، إعلاناً باريلوتشي وفيينا دل المار الصادران عن مؤتمري القمة الخامس والسادس لبلدان أمريكا اللاتينية، على التوالي.

١٠ - وفي هذا الصدد، وإعطاء دفعة أكبر للثقافة المدنية الديمقراطية، فقد اتفقنا على التدابير التالية:

(أ) تضمين المقررات التعليمية الوطنية أهدافاً ومضامين تُنمّي الثقافة الديمقراطية على جميع المستويات، من أجل تنشئة أشخاص حسني الخلق ذوي سلوك أخوي وذكي. ولذا ينبغي تعزيز مشاركة المعلمين والأسر والطلاب في مهمة تصميم وتدريس المقررات التي تستهدف تنشئة مواطنين ذوي مسلك ديمقراطي.

(ب) الإيعاز للوزراء المختصين بتحديد مصادر التعاون الإقليمية والدولية الممكنة في مجال "التعليم من أجل الديمقراطية". ومن ثم، ينبغي إيلاء عناية خاصة لتعزيز آليات التعاون وتبادل الخبرات القائمة في هذا المجال، باعتبارها مصدر إسهام أساسي في ترسيخ وتوطيد الديمقراطية بصورة كاملة. كما سيجري إنشاء آليات مناسبة لتنفيذ برامج ترمي إلى تحسين التدريب وتشجيع أوجه التبادل فيما بين الشباب والمنظمات الشبابية في المنطقة.

(ج) تعزيز تدريس التاريخ وتوسيع نطاقه، مع التركيز على معارف الشعوب وفهمها ووحدتها، من أجل تعزيز الثقافة السياسية والوعي بالثقافات الأخرى ودعم الهوية الذاتية.

(د) تشجيع المشاركة النشطة لوسائل الاتصال الاجتماعي ومهنييها في المنطقة، كل في مجال اختصاصه، من أجل تعزيز الثقافة المدنية الديمقراطية عن طريق إقامة أشكال جديدة للتعاون وتبادل الخبرات.

(ه) صياغة اقتراح مشترك بشأن "التعليم من أجل الديمقراطية"، لأغراض مؤتمر قمة نصف الكرة الغربي الثاني الذي سيعقد في شيلي في نيسان/أبريل ١٩٩٨، حيث سيكون التعليم أحد المواضيع الرئيسية للمناقشة. ويحدونا أيضاً الأمل في أن تكون أفكار مجموعة ريو في هذا المجال، مفيدة في المناقشات المتعلقة بالقيم الأخلاقية للديمقراطية التي ستجري في مؤتمر القمة السابع لبلدان أمريكا اللاتينية الذي سيعقد في فنزويلا.

التجارة والتنمية والتكامل

١١ - نؤكد مجدداً اقتناعنا بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة لا غنى عنها للاستقرار الديمقراطي وبأنها ستحسن الأحوال المعيشية للأشخاص. كما تعتبر التجارة عنصراً أساسياً لتنميةشعوبنا، وهو عنصر دعمته إصلاحات اقتصادية نفذت في المنطقة وينبغي أن تقتربن بها سياسات تستهدف تيسير مشاركة المجتمع على نحو أكبر في جندي ثمار النمو الاقتصادي.

١٢ - نؤكد التزامنا بالتنفيذ الفعال لإعلان المبادئ وخطبة العمل والاتفاques التي جرى التوصل إليها في مؤتمر قمة الأميركيتين للتنمية المستدامة، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، في مدينة سانتا كروز دي لا سيرا، بوليفيا، والتي تشكل إسهاماً مهماً على نطاق نصف الكرة الغربي في توجيه الأنشطة الوطنية والدولية في هذا المجال، حيث أنها تتناول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة شاملة. ولذا فإننا نحث الوكالات والمنظمات والمؤسسات المالية علىمواصلة التعاون في تنمية بلدانا.

١٣ - كما نوجه الانتباه إلى البرنامج المعتمد في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تعزيز جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر قمة الأرض، بغية تلافي التراجع عن الوفاء بالتزامات المجتمع الدولي نحو التنمية المستدامة.

١٤ - نعلن تأييدنا للمبادئ التي تقوم عليها الإقليمية المفتوحة، في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالتحرر من القيود والخلو من التمييز والشفافية. ويشجع اندماج اقتصاداتنا في النظام الاقتصادي الدولي. ونحث، في هذا الصدد، البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تنفيذ الاتفاques التي جرى التوصل إليها في جولة أوروغواي في إطار اتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، بغية تحسين أداء النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهو ما سييسر التدفق التجاري بين منطقتنا والبلدان الأخرى.

١٥ - نعلن اعتزازنا بالعمليات الثنائية ودون الإقليمية للتكامل والتجارة الحرة التي تشهد لها حالياً أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتقدم الذي أحرزته السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وجماعة الأندizes ومجموعة الـ ٣ والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى والجماعة الكاريبيّة ومخططات التكامل الأخرى، يشكل حافزاً لزيادة تطوير التجارة الحرة في إطار إقليمية المفتوحة.

١٦ - نؤكد من جديد التزامنا باختتام المفاوضات الرامية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة للأمركيتين، بحلول عام ٢٠٠٥. ولذا فإننا نؤيد بدء مفاوضات بمناسبة مؤتمر القمة الثاني للأمركيتين الذي سينعقد في سانتياغو، شيلي، في نيسان/أبريل ١٩٩٨. ونوافق أيضاً على وضع استراتيجية إقليمية مشتركة في الأشهر المقبلة، في إطار الأعمال المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة للأمركيتين، من أجل ضمان نجاح مؤتمر قمة سانتياغو.

١٧ - نعترف بأهمية حماية حقوق العمال والصلة بين التجارة والبيئة. بيد أننا نرى أنه ينبغي لا يتصدى لتلك المواضيع إلا المحفلان المتعددان الأطراف المختصان وهما منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بمسائل العمل ولجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالمسائل البيئية والتجارة الدولية، وفق ما تقرر في اجتماع منظمة التجارة العالمية المعقوف في سنغافورة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

١٨ - نرى أنه يلزم تهيئة الظروف الملائمة التي تؤدي، من خلال تشجيع الاستثمار في أشد بقاع المنطقة ركوداً، إلى النمو المرتبط بالتنمية البشرية.

١٩ - نكرر الإعراب عن ارتياحتنا للتقدم المحرز في مجال التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مُنبهين إلى أنه ينبغي لا يُنظر إلى ذلك التكامل على أنه أداة فاقدة على تنمية التجارة، بل هو عملية تعزز التنمية المتباقة للمنطقة بأكملها، ويعم خيرها على جميع مستويات المجتمع.

مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي

٢٠ - نؤكد أن الحوار المتعلق بالسياسة الذي جرى على مدى السنوات الأخيرة بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي قد عزز تحسين الارتباط بين الكيانين وإنشاء آليات جديدة للتعاون بينهما.

٢١ - نرحب أيضاً بالمبادرة الداعية إلى عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقتنا. وسيشكل تنفيذ هذه الفكرة تقدماً كييفياً في توطيد العلاقات بين منطقتينا، وهو أمر يتطلب عملاً تحضيريًّا مشتركاً لتحديد أهداف المؤتمر ووضع جدول أعماله.

مؤتمر القمة السابعة للبلدان الأبيروأمريكية

٢٢ - نؤكد التزامنا بالمشاركة في مؤتمر القمة السابعة للبلدان الأبيروأمريكية الذي دعت فنزويلا إلى انعقاده يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إيماناً منا بأن التأمل في "القيم الأخلاقية للديمقراطية" هو فرصة هامة تعمق وتعزز الديمقراطية في بلداننا.

مؤتمر القمة الثاني للبلدان نصف الكرة الغربي

٢٣ - نولي اهتماماً كبيراً لعقد مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات بلدان الأميركيتين الذي سينعقد يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في سانتياغو بتشيلي، اقتناعاً منا بأن هذا اللقاء سيساعد على قطع خطوات ثابتة وملموعة على درب التعاون والتكامل في الأميركيتين.

٢٤ - نعلن التزامنا بهذه المبادرة القيمة الرامية إلى تعزيز الحوار والمشاورات على مستوى بلدان نصف الكرة الغربي ونؤكد أهمية التشاور فيما بين أعضاء مجموعة ريو للمساهمة في ضمان نجاح المؤتمر.

المؤتمر العالمي لقناة بينما

٢٥ - نؤكد من جديد أهمية المؤتمر العالمي لقناة بينما الذي سينعقد في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ باعتباره منتدى مفتوحاً لجميع أعضاء المجتمع الدولي يرمي إلى إقامة آلية تشاور تتناول النظر بصفة ملموسة في الدور الذي ينبغي أن تضطلع به قناة بينما في القرن الحادي والعشرين، وتتناول ما تضعه حكومة بينما عبر مجلس إدارة هيئة قناة بينما من خطط توسيع خدماتها ونُعرب أيضاً عن يقيننا من أن النتائج التي سيُسفر عنها هذا المؤتمر ستتساهم في ازدهار التجارة الدولية والنمو الاقتصادي فيما بين الأقاليم وستشجع التعاون الدولي القائم على أساس مبدأ بقاء قناة بينما الرابطة بين المحيطين مفتوحة أمام جميع المستعملين واقتصادات بلدان العالم في كنف المساواة بينها والحياد الصارم.

إصلاح الأمم المتحدة

٢٦ - نقر بأهمية الشروع في إصلاح مؤسسي للأمم المتحدة بما يجعل هيئاتها وأساليب عملها تستجيب للحقائق الجديدة السائدة في المجتمع الدولي، ونقر بأهمية مشاركة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أعمالها على النحو الواجب.

التدابير المتخذة من جانب واحد

٢٧ - نؤكد من جديد رفضنا الثابت تطبيق القوانين الوطنية من جانب واحد خارج ولايتها القضائية لأن في ذلك انتهاكاً للسيادة الوطنية ولالمبدأ الأساسي للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فهذا النوع من التدابير يؤثر سلباً على التجارة والاستثمارات والتعاون في العلاقات الدولية.

٢٨ - نوّع لوزرائنا وممثلينا أن يواصلوا العمل المشترك المتعلق بالإجراءات المتخذة من جانب واحد وأن يركزوا اهتمامهم بوجه خاص على أعمال متابعة التقدم المحرز في هذا الصدد.

الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المرتبطة بذلك

٢٩ - نؤكد من جديد أن مكافحة الاتجار بالمخدرات تتطلب تهجاً متكاملاً وعملاً متضاداً يعتمد على التعاون الدولي في كنف المسؤولية المتقاسمة بين جميع بلدان المنطقة. وينبغي اضطلاع بمكافحة هذه الآفة والجرائم المرتبطة بها في كنف الاحترام الكامل لقوانين كل بلد وانطلاقاً من الاتفاقيات الدولية القائمة في هذا الصدد. ولذلك، نُرحب بتوقيع "استراتيجية مكافحة المخدرات في نصف الكرة الغربي" التي أثبتنا بها نحن بلدان القارة الأمريكية التزامنا بمواجهة هذه المشكلة باتخاذ تدابير ملموسة.

٣٠ - نُسجل بقلق الزيادة الكبيرة في استهلاك وإساءة استعمال المخدرات في كامل أنحاء العالم. لذلك، نرى ضرورة القيام، في إطار الصكوك الدولية السارية في هذا الصدد، بإجراء تحليل لاستراتيجيات مكافحة المخدرات ينصب فيه الاهتمام، انطلاقاً من نهج متكامل، على جوانب من بينها تلك المتعلقة بالبرامج الرامية إلى الحد من الطلب على المخدرات.

٣١ - نُسجل كذلك بقلق زيادة إنتاج واستهلاك المخدرات التركيبية، وهي ظاهرة تتطلب أن يهتم بها المجتمع الدولي بقدر أكبر.

٣٢ - نُعرب عن ارتياحنا للعمل الذي اضطلع به الفريق المخصص المعنى بالمخدرات وينبغي لهذا الفريق أن يواصل أعماله للتوصيل إلى موقف مشترك للدول الأعضاء في مجموعة ريو لطرحه في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية لعام ١٩٩٨ المكرسة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة المخدرات غير المشروعة. ونرى أن على هذا الفريق أن يركز اهتمامه لوضع مقتراحات محددة واتخاذ إجراءات ملموسة للحد من الطلب غير المشروع على المخدرات في جميع البلدان ولوضع برامج إنمائية بديلة للزراعة غير المشروعة للمخدرات ووضع أساليب لمكافحة غسل الأموال على نحو فعال ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة واستخدام السلائف الكيميائية في الأغراض غير المشروعة.

٣٣ - نشير إلى ضرورة زيادة الموارد والمصادر الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تمويل البرامج والمشاريع الإنمائية البديلة والعمل في تلك البرامج والمشاريع على مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الاتجار بالمخدرات بغية الاستجابة لاحتياجات الجماعات التي تزاول الزراعات غير المشروعة.

الإرهاب

٣٤ - نؤكد من جديد ما أعربت عنه المجموعة وما أعرب عنه مؤتمر البلدان الأمريكية الخاصة بالسياسة عام ١٩٩٦ من رأي مفاده أن الأعمال الإرهابية تُشكل جرائم عادلة خطيرة وانتهاكاً منظماً ومتعمداً لحقوق الأفراد.

٣٥ - نذكر كذلك بالبيان الصادر عن مجموعة ريو في ٢٣ نيسان/أبريل من العام الجاري، الذي أعربنا فيه عن ارتياحنا لتحرير الرهائن في ليما، بيرو.

٣٦ - نُرحب كذلك بما قامت به الحكومة الكولومبية، لأسباب إنسانية، من مساعٍ كُللت بقيام مجموعة من المحاربين بتحرير ٧٠ جندياً من ذلك البلد.

٣٧ - نلتزم بتعزيز الإطار القضائي والسياسي فضلاً عن تطوير آليات التعاون القضائي بين بلداننا بغية مكافحة الإرهاب بكفاءة.

التعاون في مكافحة الفساد

٣٨ - نُعرب عن ارتياحنا لدخول اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد حيز النفاذ، وهي أول صفقة دولي لمكافحة هذه الجريمة عبر آليات للتعاون على الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية ونؤكد من جديد إرادتنا السياسية علىمواصلة البحث عن آليات إضافية للاستمرار في مكافحة هذه الآفة.

٣٩ - نؤكد في هذا الصدد أهمية المؤتمر الدولي الثامن لمكافحة الفساد الذي سيُعقد في ليما في الفترة من ٧ إلى ١١ من أيلول/سبتمبر من العام الجاري.

بناء الثقة والأمن الدوليين

٤٠ - نُقر العزم علىمواصلة توطيد وضع المنطقة الإقليمية كمنطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونقرر المشاركة على نحو شط في "عملية أوتاوا" لحظر الألغام المضادة للأفراد، ونلتزم بالعمل سوياً على تحويل منطقتنا إلى أول منطقة في كوكب الأرض خالية من هذا النوع من الأسلحة.

٤١ - نرى أن على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يضطلع دوراً أساسياً في مجال الإنفاذ الكامل والفعال للصكوك الناظمة لحيازة وإنتاج ونقل أسلحة الدمار الشامل، ونؤكد من جديد عزمنا الثابت على إبقاء منطقتنا خالية من تلك الأسلحة ومن أي سباق للتسلح.

٤٢ - نعلن التزامنا تطبيق تدابير للتشاور وبناء الثقةذراعي فيها ضرورة تعزيز الحوار والتعاون السياسيين لتهيئة ما تتطلبه زيادة الشفافية والاستقرار والأمن من شروط تشمل الدخول في عملية تشاور بشأن تحديد ومراقبة الأسلحة التقليدية وفقاً لما هو منصوص عليه في إعلان سنتياغو بشأن تدابير بناء الثقة والأمن الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٤٣ - نعرب عن تأييدنا للهدف الرامي لإنجاح المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية مناهضة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد المتعلقة بذلك والاتجار غير المشروع بها ليتسنى في عام ١٩٩٧ فتح باب التوقيع على هذا الصك الأميركي الهام ليصبح - للأسباب التي نتعجل من أجلها دخوله حيز التنفيذ - بمثابة صك توقيفي فني ملزم لجميع بلدان القارة الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والعنف.

العمال المهاجرون

٤٤ - نؤكد مسؤولية الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين عن تعزيز التعاون في مجال الهجرة. ونحث في هذا الصدد على اتخاذ تدابير تعتمد باتفاق مشترك وتؤمن لهم التمتع على نحو كامل بحقوق الإنسان وبالرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

٤٥ - نُعرب عن قلقنا العميق من تنامي مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التمييز والمعاملة الإنسانية والمهينة التي يتعرض لها العمال المهاجرون في بعض البلدان، ونتفق في هذا الصدد على ضرورة وضع اتفاقيات تأمين احترام حقوق الإنسان والكرامة لجميع الأشخاص.

٤٦ - نشير إلى المبادرات المطروحة حالياً في الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع عبر القرارات التي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان ومنظمة الدول الأمريكية فضلاً عن الصكوك الثنائية التي يمكن أن تعقدها الدول المعنية.

النظام الإنساني الدولي الجديد

٤٧ - تبادلنا الآراء بشأن ما يُسمى بالنظام الإنساني الدولي الجديد القائم على التنمية المنصبة على الإنسان، ونقر بأن هذا المفهوم يضع الرفاه والمساواة الاجتماعية للشعوب في قلب التنمية على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

صندوق التكامل الإقليمي

٤٨ - نحيط علماً بالمبادرة التي اتخذها الاتحاد الكاريبي لإنشاء صندوق تكامل إقليمي في إطار المفاوضات الجارية بشأن تكوين منطقة التجارة الحرة بالأمريكتين، بوصفه آلية للتخفيف من حدة المشكلة القائمة المتعلقة بانعدام التوازن بين البلدان المتقدمة النمو والاقتصادات الأصغر في نصف الكرة الغربي.

التعاون الدولي من أجل غواتيمala

٤٩ - يقدم رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة ريو التهاني لأن الاعتقاد المتعلق بإقامة سلم وطيد و دائم في غواتيمala، الموقع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قد جرى تنفيذه في غضون الآجال المحددة. ومن هذا المنطلق، نوجه نداء إلى المجتمع الدولي وإلى المنظمات المالية الدولية لمواصلة تقديم الدعم إلى عملية إرساء السلم في ذلك البلد، ولا سيما عن طريق إيلاء اهتمام للقطاعات الأكثر تضرراً من النزاع وإيجاد صيغ مناسبة تسمح بتحسين شروط تقديم المعونة إلى ذلك البلد وتحقيق المزيد من تدفق الموارد.

السياحة

٥٠ - نعرب عن ارتياحتنا لنمو قطاع السياحة في اقتصاداتنا ولمساهمته الهامة في المنطقة من حيث العمالة والاستثمارات والتكامل بين الشعوب. ومن هذا المنطلق، نقدم الدعم إلى المبادرات المتخذة من جانب اللجنة المعنية بالسياحة في أمريكا الجنوبية لوضعها برنامج الترويج المشترك للسياحة، فضلاً عن مبادرات التعاون التي تلتزم تعزيز هذا القطاع الهام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بكاملها.

٥١ - وننظر للأهمية التي نوليهَا لمواضيع: "الدفاع عن الديمقراطية" و "إصلاح الأمم المتحدة" و "التدابير المتخذة من جانب واحد" فقد قررنا إدراج بياتات محددة في هذا الصدد.

٥٢ - وننوه إلى وزراء خارجيتنا بمتابعة القرارات التي اتخذتها المجموعة من خلال الأمانة العامة المؤقتة واللجنة الثلاثية.

٥٣ - ونتتفق على عقد مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء الدول والحكومات في مدينة بنما، جمهورية بنما، في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٥٤ - ونحن، رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في أنسنيون، نعرب عن شكرنا للسيد رئيس جمهورية باراغواي، خوان كارلوس واسموسي، لما لقيناه من كرم ضيافة باراغواي حكومة وشعباً ونقدم تهانينا للتنظيم الممتاز وإدارة مؤتمر القمة الحادي عشر للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضاد.

حرر في مدينة أنسنيون، عاصمة جمهورية باراغواي بثلاثة نصوص أصلية باللغات الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية التي تتساوى في الحجية، في اليوم الرابع والعشرين من شهر آب/أغسطس سنة ألف وتسعين وتسعمائة وسبعين وتسعين.

(توقيع) فابيان إرنستو الاركون ريفييرا
رئيس جمهورية إكوادور

(توقيع) د. كارلوس صول منعم
رئيس جمهورية الأرجنتين

(توقيع) خوان كارلوس واسمسي موتتي
رئيس جمهورية باراغواي

(توقيع) خوليо ماريا سانغوينتي
رئيس جمهورية الأوروغواي

(توقيع) إرنستو بيريز باليداريس
رئيس جمهورية بنما

(توقيع) فرناندو إنريكي كاردوسو
رئيس جمهورية البرازيل

(توقيع) ألبرتو فوجيموري فوجيموري
رئيس جمهورية بيرو

(توقيع) هوغو بانزير سواريس
رئيس جمهورية بوليفيا

(توقيع) إدواردو فراي رويس - تاغلي
رئيس جمهورية شيلي

(توقيع) رفائيل كالديرا
رئيس جمهورية فنزويلا

(توقيع) كليمانت روهي
وزير خارجية غيانا

(توقيع) إرنستو سامبر بيزانو
رئيس جمهورية كولومبيا

(توقيع) إرنستو سيديو دي ليون
رئيس جمهورية المكسيك

(توقيع) خوسيه ديلمير أوربيسو
وزير خارجية هندوراس

المرفق الثاني

بيان بشأن تعزيز الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن،
اعتمده في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ مؤتمر القمة الحادي
عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو

نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مؤتمر القمة الحادي عشر لجامعة ريو، المعقود في أنسنيون، إذ نعيد تأكيد ما أعربنا عنه في بيان ريو دي جانيرو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بشأن عملية زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإصلاحه، فإننا نعلن ما يلي:

- ١ - نكرر تأكيد تمسكنا التام بمبادئ العمل المتعدد الأطراف، ولا سيما تساوي الدول في السيادة واحترام النظام القانوني، بوصفها عناصر محورية للأمم المتحدة. ونشدد، في هذا الصدد، على ضرورة تعزيز قدرة منظمة الأمم المتحدة من أجل مواجهة التحديات الجديدة للواقع الدولي. ومن هذا المنطلق، نرحب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة باقتراحه على الجمعية العامة برنامجاً موسعاً للإصلاح قدم في ١٦ تموز/يوليه الماضي. ونعرب، بوجه خاص، عن تأييدنا للجهود المبذولة من أجل تعزيز كفاءة الأمانة العامة والتركيز في هذا المجال على أنشطة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢ - ومن أجل هذا كله، نرى أن الإصلاحات التي سيحصل عليها تشكل خطوة أساسية لتكيف المؤسسات الدولية للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.
- ٣ - ونأخذ في الاعتبار كذلك أهمية أن يراعى، لدى تشجيع عمليات إصلاح المنظمة في الوقت الحالي، مواصلة التيقظ لتطور تلك العمليات وأن يستمر إجراء المشاورات المتعلقة بها.
- ٤ - ونكرر الإعراب عن الاستنتاجات التي خلص إليها بيان ريو دي جانيرو الرئاسي لعام ١٩٩٤ الذي أعرب عن الأهمية الفائقة التي أوليت لعملية زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإصلاحه من أجل تصحيح حالات انعدام التوازن في تكوينه الفعلي وتحسين آليات اتخاذ القرار وإضفاء المزيد من الشفافية على تصريف أعماله، مما يعكس زيادة مشروعية وتمثيل جميع البلدان الأعضاء في المنظمة. ونعيد كذلك تأكيد أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بسبب تقاليدها القانونية ومساهمتها في قضية السلام، يجب أن تراعى في أي عملية لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن.
- ٥ - وتحقيقاً لهذه الغاية، نعلن أنه ينبغي للمنطقة أن تشغل المقاعد المخصصة لها من خلال عملية لا تتسم بصلاحية قانونية فحسب بل أيضاً بمشروعية سياسية وتحقق مساواة حقيقية وفعالية في إمكانية الديمقراطية لشغل تلك المقاعد.

٦ - ونؤكد من جديد أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يراعي مبادئ التوزيع الجغرافي المنصف وتساوي الدول في السيادة.

٧ - ونعلن أيضاً أنه لن يكون من المقبول إجراء إصلاح يسفر عن معاملة تمييزية بين البلدان المتقدمة والنمو والبلدان النامية.

٨ - وإنأخذ في الاعتبار أن المبادئ الديمقراطية وكذلك تجاوز الظروف التاريخية التي كانت قائمة في عام ١٩٤٥، فإننا نؤكد من جديد أن الحل الأمثل هو المضي قدماً نحو الإلغاء الكامل لحق النقض. وكخطوة أولى يجب أن يقتصر استعماله بالتحديد على الشؤون المتواخدة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٩ - ونؤكد الأهمية التي تولى للشفافية في أعمال مجلس الأمن وعملية اتخاذ القرار فيه. ونحيط علماً مع التقدير ببعض عمليات التحسين الأخيرة فيما يتعلق بإجراءات وأساليب عمل المجلس. ونرى أنه ينبغي عقد المزيد من الاجتماعات العامة والتوجيهية في جملة مناسبات منها عرض الأمين العام أو ممثليه الخاصين للتقارير.

وينبغي أيضاً توجيه الدعوة إلى الدول غير الأعضاء للمشاركة في المشاورات الرسمية للمجلس وفقاً لأحكام المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق. ونعرب عن تأييدنا للتدابير الأخرى المتبعة في إطار الجمعية العامة بغية تحسين الشفافية والشرعية في أعمال مجلس الأمن.

١٠ - ونرى أن زيادة عدد أعضاء المجلس وإصلاح أساليب العمل ومسألة حق النقض تمثل جزء لا يتجزأ من إصلاح مجلس الأمن وينبغي أن تمثل أجزاء من الاتفاق الذي يتوصل إليه في هذا الصدد.

١١ - ونكرر الإعراب عن توافر الإرادة لدى حوكمنا لمواصلة المشاركة الفعالة في فريق العمل بغية التوصل إلى اتفاق عام.

١٢ - وفي ضوء الاعتبارات السالفة الذكر ومع مراعاة دينامية الموضوع وأهميته السياسية فقد قررنا أن نوزع إلى وزراء خارجيتنا بمواصلة إجراء حوار موسع بشأن ذلك الموضوع يراعي المصالح الإقليمية ويسعى إلى تفهم هذه المسألة.

المرفق الثالث

بيان بشأن الدفاع عن الديمقراطية، اعتمد في
٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء
دول وحكومات مجموعة ريو

- ١ - نحن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو وقد أجرينا تبادلاً عميقاً لوجهات النظر المتعلقة بضرورة الحفاظ على الديمقراطية النيابية وتعزيزها، التي يشارك جميع أعضائها في تقديرها والتي تشكل ممارستها الفعالة التزاماً على الدول الأعضاء.
- ٢ - ونعرب عن اقتناعنا بأن الديمقراطية النيابية هي أساس شرعية النظم السياسية وشرط لا غنى عنه لإقرار السلام والاستقرار وتنمية المنطقة، فضلاً عن عملية تكامل نصف الكرة وهي الأمور التي ألمت بلداننا نفسها بالقيام بها.
- ٣ - ونتتفق على أن القضاء على الفقر المدقع وتحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع أشكال مشاركة المواطنين وكذلك تحسين ظروف الحياة والرفاه العام لشعوبنا هي أهداف دائمة لبلداننا، ويمكن تحقيقها بمزيد من اليسر عن طريق التعاون والتنسيق بين الحكومات الديمقراطية.
- ٤ - ونكرر الإعراب عن أن تشجيع ومراعاة القيم الأخلاقية واحترام حقوق الإنسان هي ركيزة النظم السياسية والأسس المنطقية لشرعيتها وأن الديمقراطية وحدها هي التي تضمن إعمالها بفعالية.
- ٥ - ونعيد تأكيد أن كل اعتداء على الديمقراطية في بلد من بلدان المنطقة يمثل تعدياً على المبادئ التي ترسى أسس التضامن بين البلدان الأمريكية.
- ٦ - ولذا، فسعياً للحفاظ على الديمقراطية النيابية وعمل مؤسساتها بالكامل نتفق على أنه إذا نشأت في أي بلد من بلدان الأعضاء في مجموعة ريو أية حقائق توقع الاضطراب بسيادة القانون أو تنطوي على تمزق نسيج النظام الدستوري فإن الأمانة المؤقتة ستدعى إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية من أجل دراسة الحالة.

المرفق الرابع

بيان بشأن التدابير المتخذة من جانب واحد، اعتمد في
٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء
دول وحكومات مجموعة ريو

- ١ - نحن الرؤساء دول الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضاد، مجموعة ريو، المجتمعين في إنسنيون، باراغواي، في ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الحادي عشر لمجموعة ريو، نؤكد من جديد التزامنا باحترام القانون الدولي بوصفه قاعدة لسلوك الدول في علاقاتها الدولية والمكرس كمبدأ في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية.
- ٢ - ونعرب مرة أخرى عن رفضنا لتطبيق القوانين الوطنية من جانب واحد وخارج حدود الولاية الإقليمية لأنها يشكل فعلاً ينتهك المساواة القانونية للدول ومبادأ احترام وكرامة السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويهدد التعايش بين الدول. وتؤثر تلك التدابير تأثيراً سلبياً في مجال العلاقات الدولية على التجارة والاستثمار والتعاون. وإن تدابير من ذلك من قبيل، مثل قانون هيلمز - بيرتون والمبادرات المتخذة مؤخراً لتوسيع نطاقه وعمليات التقديم في مجال حقوق الإنسان وعمليات إصدار ومنح الشهادات في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات ومعايير المتعلقة بالمسائل البيئية واعتراض جعل التعاون مشروطاً بتصويت البلدان في المنظمات الدولية، تلك التدابير تؤدي إلى تدهور العلاقات الودية والتعاونية بين الدول.
- ٣ - ونتعهد بمواصلة اتخاذ مواقف متضارفة بشأن تلك المسائل في المحافل الإقليمية والدولية فضلاً عن المساهمة في أعمال عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي بغية إجراء بحث متعمق لمسألة تطبيق القوانين الوطنية من جانب واحد وخارج حدود الولاية الإقليمية وتعزيز الأعمال المتعددة الأطراف عن طريق تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الدول وتوجيهه تصريف أعمال بلداننا الخارجية استناداً إلى القانون الدولي.
- ٤ - ونؤكد استعدادنا لإجراء حوار بناء بشأن هذه المسألة فضلاً عن تعهدنا الثابت بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.
